تقييم النتائج الأولية
للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت
ديسمبر – 2004م

أ.د/ أحمد محمد شجاع الدين

ملخص الدراسة :

شهدت اليمن منذ الثمانينات من القرن الماضي نمواً متسارعاً للسكان ، وتضاعف عدد السكان من 8.099.000 نسمة في عام 1980م إلى 21.421.643 نسمة في ديسمبر 2004م .لقد ارتفعت نسبة البطالة والإعالة الاقتصادية ، وشكلت هذه الزيادة السكانية المطردة عبئاً كبيراً على الدولة في سبيل توفير الخدمات الأساسية للسكان الذين يتزايدون سنوياً 558.988 نسمة وبمعدل نمو سكاني 3.5٪.

ومن المؤكد أن استمرار النمو السكاني سنوياً ، بهذا المعدل ، وتضاعف السكان في الجمهورية اليمنية بأقل من خمسة وعشرين سنة لا يتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة وسيعمل هذا النمو السكاني على الحد من إمكانية النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في اليمن ، وسيخلق هذا الوضع ضغوطاً كبيرة على الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال الصحة والتعليم والغذاء ، وتدهور البيئة ، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على مستوى الريف والحضر.

تتناول الدراسة العلاقة بين الديمغرافيا والسكان ، والتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى المديريات، والعزل ، والأحياء ، والحارات ، والقرى ، والمدن الثانوية والمحلات. توضح الدراسة عدد المساكن في كل محافظة من محافظات الجمهورية وعدد الأسر والسكان سواءً أكانوا ذكور أو إناث في كل محافظة أيضاً.

تطرقت الدراسة إلى الأهداف التي حددتها الدولة لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، والخطوات الأساسية التي اتخذتها الدولة عند إجراء التعداد . ناقشت الدراسة النمو السكاني السنوي ، ونسبة السكان في كل محافظة مقارنة ببقية محافظات الجمهورية ، وتمت المقارنة بين تعداد 1994م ، وكذلك 2004م ، وكذلك نسبة النوع للسكان الذين كانوا متواجدين ليلة الإسناد الزمني عند تنفيذ التعداد.

وقفت الدراسة على متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد وتمت المقارنة بين تعداد 1994م ، وكذلك 2004م . ثم تناولت الدراسة في نهايتها التحديات التي تواجه الجمهورية اليمنية في الوقت الحاضر وهي : في المسألة السكانية ، والعولمة ، والمياه ، والأمن الغذائي ، والبيئة ، والهجرة الداخلية ، والخارجية.

مقدمـــة :

شهدت الجمهورية اليمنية خلال الثلاثة العقود الماضية من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين نمواً متسارعاً للسكان لم يسبق له مثيل.

لقد تضاعف أعداد السكان خلال فترات زمنية قصيرة ، حيث كان عدد السكان في عام 1990م 12.8 مليون نسمة ، ووصل في عام 2000م إلى 18.3 مليون نسمة. ويتصف المجتمع اليمني أنه مجتمع فتي ، إذ يقدر السكان الذين تنحصر أعمارهم بين صفر –14 سنة أنهم يمثلون 48.8٪ من مجموع السكان ، وهذا مما أدى إلى توسع قاعدة الهرم السكاني للجمهورية اليمنية. ونتيجة لذلك نجد أن معدل البطالة ارتفع والإعالة الاقتصادية أصبحت كبيرة على الأسرة ، وهذا الوضع شكل عبئاً على الدولة في توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بالإضافة إلى تصاعد الضغوط على سوق العمل.

ومن المؤكد أن التحسن النسبي في قطاعي التعليم والصحة ، وتقديم الخدمات الأساسية وتزايد الوعي لدى المسئولين في الدولة والمجتمع حول المسألة السكانية قد أدى إلى تحسن ملموس في الخصائص الديموغرافية ، وبالرغم من أن معدل النمو السكاني تراجع من 3.7٪ في تعداد ديسمبر 1994م إلى 3.5٪ في تعداد ديسمبر 2004م إلا أنه ما يزال واحد من أعلى المعدلات في العالم ، ومن المتوقع أن يصل عدد السكان في الجمهورية اليمنية عام 2025م إلى 43 مليون نسمة.

ومن ثم فإن استمرار النمو السكاني على هذا النحو لن يتناسب مطلقاً مع الموارد الاقتصادية المتاحة ، ومن ثم نجد أنه سيعمل على الحد من إمكانيات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وسيخلق ضغوطاً كبيرة على الصحة والتعليم والبيئة والغذاء وتقديم الخدمات الأساسية.

ومن هذه الحيثيات كانت من العوامل المهمة التي دفعتنا إلى أن نعد هذه الدراسة عن الوضع السكاني الحالي في اليمن كقراءة أولية لنتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م ، مع التطرق إلى بعض المؤشرات للسكان في تعداد 1994م من باب المقارنة.

نأمل عندما تصبح النتائج التفصيلية لتعداد 2004م في متناول الباحثين والمهتمين بقضايا السكان وتأثير ذلك على مختلف جوانب الحياة أن يولوا المسألة السكانية أهمية بالغة بأبحاثهم الميدانية ودراستهم لما لذلك من أهمية على متخذي القرار ، وكذلك على مسيرة التنمية الشاملة وعلى مستقبل الأجيال القادمة.

مشكلة الدراسة:

ستحاول الدراسة أن تثير بعض الأسئلة ذات الصلة بالمؤشرات الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م ، ومن خلالها ستكون الإجابة عليها ، ولا بد من التأكيد على الجوانب الجغرافية في هذه الدراسة بجانب ديمكية الجوانب الديمغرافية.

ستركز الدراسة على التوزيع المكاني للسكان والعلاقة بين السكان والتنمية والتحديات المستقبلية التي تواجهها الجمهورية اليمنية من المسألة السكانية في العديد من الجوانب الحيوية ذات الصلة بمستقبل اليمن الاقتصادي والاجتماعي والعديد من المتغيرات الحيوية.

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة ومنها : ما هي الزيادة السكانية في مختلف محافظات الجمهورية؟ كيف تطور هذا التوزيع من ديسمبر 1994م إلى ديسمبر 2004م و من محافظة إلى أخرى؟ ما هو معدل النمو السكاني السنوي في كل محافظة من محافظات الجمهورية؟ ما هي الاختلافات في الخصوبة البشرية بين كل محافظة وأخرى ؟ ما هي نسبة نوع السكان في تعداد 2004م؟ ما هو متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد؟ ما هي التحديات التي تواجهها الجمهورية اليمنية في الوقت الحاضر؟

ومن المؤكد أن الإجابة على الأسئلة من خلال القراءة الأولية لنتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م تعتبر إلى حد ما صعبة في هذه الدراسة لأن المعلومات التفصيلية حول المسألة السكانية من مختلف الجوانب في الجمهورية اليمنية مازالت غير كافية في الوقت الحاضر لعدم توفر البيانات التفصيلية عن حالة السكان، ونأمل في المستقبل القريب أن يتم إعداد أبحاث ميدانية حول الظاهرات السكانية المختلفة وإعداد الدراسات المتعمقة عن المسألة السكانية مستفيدين من النتائج التفصيلية للتعدادين اللذين أجريا في العامين 1994م ، 2004م حتى تكون الصورة أوضح عن السكان لدى المخططين لمسار التنمية ومتخذي القرار السياسي.

بالرغم من مضي أكثر من أربعة عقود من قيام ثورتي 26 سبتمبر 1962م، و14 أكتوبر 1963م إلا أن اليمن لازالت تصنف في مسيرة التنمية من بين البلدان العشرين الأقل نمواً في العالم وهذا يعود بدرجة أساسية إلى محدودية إمكانية اليمن البشرية المؤهلة وكذلك البناء المؤسسي الحديث للعديد من الوزارات والمصالح والهيئات في الدولة مما عكس نفسه هذا الواقع على تدني الإنتاجية الاقتصادية وانخفاض مستوى المعيشة للسكان في اليمن.

في بداية القرن الواحد والعشرين تظهر الصورة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية أكثر وضوحاً لأوضاع الجمهورية اليمنية وتمثل تحدياً كبيراً أمام جميع أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وهذا ما يتطلب ضرورة التعامل معها بجدية وبسياسات واضحة الأهداف والدلالات

من أجل تغيير صورة اليمن في مختلف مجالات الحياة.

ولا شك أن النمو السكاني السنوي الذي يفوق قدرات وإمكانيات اليمن الاقتصادية قد أثر سلباً على مختلف جوانب الحياة مما كان لذلك تأثير على زيادة ظاهرة الفقر والأمية وتدني الإلتحاق بالتعليم الأساسي وضعف تقديم الخدمات الصحية والأساسية والتي لا تحتمل البعض منها التأجيل.

من الإشكالية للمسألة السكانية في الجمهورية اليمنية مواجهة سوق العمل تحديات كبيرة بسبب ارتفاع نسبة دخول سوق العمل من الشباب سنوياً من الفئة العمرية من السكان 15 سنة فأكثر يبحثون عن فرص العمل، وهذه الفئة تؤدي باستمرار إلى زيادة عدد الباحثين عن فرص عمل تفوق فرص العمل المتاحة سواءً في الدولة أو القطاع الخاص.

لقد بلغ عدد السكان الذين في سن العمل في عام 1995م حوالي 7.6مليون نسمة وفي عام 2000م 9.3مليون نسمة وبمتوسط نمو سنوي للقوى العاملة التي تدخل سوق العمل 4.2٪[1]

إن هذه الزيادة في عدد السكان من الفئة العمرية للسكان من 15 سنة فأكثر الباحثين عن فرص عمل كل عام مرده إلى التحاق هذه الفئة العمرية في كل عام بسوق العمل وكذلك تزايد أعداد الخريجين من الجامعات في مختلف التخصصات وبالذات من العلوم الإنسانية وكذلك ارتفاع نسبة غير الملتحقين بنظام التعليم والتدريب والمتسربين من التعليم الأساسي وينخرطون في سوق العمل وفي السنوات الأخيرة توجه الإناث إلى الإنخراط في سوق العمل بشكل واضح وتبحث عن فرص عمل.

إن كل هذا أدى إلى زيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل كل عام ، وهذا الوضع نستطيع اعتباره يمثل تحدياً كبيراً أمام مقدرة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص بشكل أساسي من أجل توفير فرص العمل ومن أجل استيعاب الذين يدخلون يبحثون عن فرص عمل.

إن من أبرز إشكالية المسألة السكانية في اليمن النمو السكاني السنوي الذي وصل إلى 3.7٪ من مجموع السكان في تعداد 1994م ، وفي تعداد 2004م وصل إلى 3.5٪ وهذا مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على كفاية تشغيل القوى العاملة وكذلك ضعف كفاءتها ونقص الكفاءة أيضاً في إدارة تشغيلها. ومن الإشكالية السكانية أيضاً معاناة سوق العمل من البطالة السافرة والمقنعة والموسمية ، حيث نجد أن البطالة السافرة وصلت في عام 1994م 277 ألف وفي 1999م 469 ألف وفي عام 2000م 509 ألف بحسب تقديرات الخطة الخمسية الثانية لترتفع نسبة القوى العاملة التي تبحث عن فرص عمل من 8.3٪ ، 11.95٪ إلى 11.9٪ على التوالي من إجمالي

1) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، استراتيجية التخفيف من الفقر 2003-2005م ، وكالة الأنباء اليمنية "دون تاريخ" ،ص15.

قوة العمل[2].

أما القوى العاملة التي تمكنت من الحصول على فرص عمل سواءً في الدولة أو القطاع الخاص فإنها تتسم بتدني قدرتها على تطوير أدائها في العمل وإنتاجيتها ضعيفة وبالتالي أدى ذلك إلى تقاضيها أجورٍ متدنية مما يؤثر على اقتصاد البلد ، وكذلك على أوضاعها المعيشية بشكل سلبي ويزداد الوضع تعقيداً حينما نجد أن الحالة التعليمية للعمالة تعكس قصوراً واضحاً في المهارات والقدرات العلمية والفنية.

العلاقة بين الديموغرافيا والسكان:

إن التمييز بين علم الديموغرافيا وعلم السكان واضح إلا أننا نجد أن العديد من المتخصصين في الدراسات السكانية قد قصروا فهمهم على مفهوم الديموغرافيا للدراسات الكمية لعناصر نمو السكان ، إضافة إلى ذلك تركيبهم و توزيعهم الجغرافي.

إن تخطي هذا الاهتمام بالمسألة السكانية لدى الباحثين والمهتمين بالقضايا السكانية سنجد أننا سنكون في الجمهورية اليمنية بصدد دراسة علم السكان بمفهومه الواسع والمتعدد الذي يتمثل في التداخل المتبادل بين الديموغرافيا وفروع المعرفة الأخرى في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي وغير ذلك من الجوانب الحيوية.

ومن المتعارف عليه أن علم الديموغرافيا كما سبقت الإشارة لذلك أنه يهتم في عدد السكان ومكان إقامتهم ، حيث يتحدد مكان الإقامة للسكان في القرية أو العزلة وكذلك المديرية والمحافظة أو المدن الرئيسية أو الثانوية أو لبلد معين. ومن خلال تتبع التوزيع الداخلي للسكان في الجمهورية اليمنية لتوضيح العلاقة بين الديموغرافيا والسكان تبرز عدة أسئلة أخرى منها : كم عدد السكان الذين يعيشون في الريف ؟ كم من الناس يعيشون في المدن الرئيسية والثانوية؟ كم من الناس الذين يعيشون في المدن الساحلية والمحافظات ، ما هي الأسباب التي أدت إلى تغيير توزيع السكان من محافظة إلى أخرى في الجمهورية اليمنية منذ قيام ثورتي 26 سبتمبر ، 14 أكتوبر وحتى اليوم؟، ما هي توجهات الدولة لإحداث توازن في الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع في الجمهورية من محافظة إلى أخرى ؟ وما هي الأسباب لتبايناتها الجغرافية من محافظة إلى أخرى؟

وللإجابة على هذه الأسئلة تبين العلاقة بين الديموغرافيا والسكان و تفرض على المتخصصين إدارك العلاقة بين علم الديموغرافيا والسكان من أجل معرفة الأسباب المباشرة وراء توزيع السكان في كل محافظة ومعدلات النمو في هذه المحافظات. ولابد من معرفة المؤثرات التي كانت وراء هذا التوزيع المتباين للسكان وما

2) مصدر سبق ذكره ، ص15.

هي النتائج المترتبة على توزيع السكان سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو سياسية أو صحية أو تعليمية أو ثقافية وغير ذلك من العوامل الأخرى التي لها تأثير مباشر على توزيع السكان في محافظات الجمهورية اليمنية.

ومن هنا نجد أن العلاقة بين السكان والديموغرافيا يتمثل بدراسة وتحليل حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم ونموهم والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية وعلاقة ذلك في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الذي تنطوي عليها حياة الإنسان والمجتمع.

التوزيع الجغرافي للسكان:

يقصد بالتوزيع الجغرافي للسكان التوزيع المناسب بحسب مناطق إقامتهم في المحافظة أو المديرية وكذلك العزلة والقرية والمحلة ، وقد يختلف التوزيع للسكان من محافظة إلى أخرى أو من إقليم جغرافي إلى آخر بحسب التقسيم الإداري لأي بلد. ومن المتعارف عليه أن بيانات التوزيع الجغرافي للسكان تساعد المخططين لمسار التنمية الشاملة في التعرف على طبيعة الكثافة السكانية بين محافظة وأخرى وأيضاً داخل المحافظة الواحدة وهذا مما يساعد المسؤولين في مختلف أجهزة الدولة على تحديد المحافظات والمديريات ذات التركز أو التشتت السكاني في الدولة ، وما يترتب على ذلك من التزامات في مختلف مجالات الحياة ، وهذا مما سيحقق العدالة في توزيع ثمار التنمية.

إن هذه المعرفة في التوزيع الجغرافي للسكان لمتخذي القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي والصحي والبيئي ستمكنهم من إعداد الخطط والبرامج الملائمة لتلبية احتياجات السكان في شتى جوانب الحياة في مختلف المناطق الجغرافية وتنمية الموارد البشرية وتنسيق الجهود في مختلف أجهزة الدولة من أجل التقليل من فوارق التنمية بين كل محافظة وأخرى.

يشير التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية إلى أنه تم تقسيم اليمن إلى وحدات إدارية وإلى مناطق مختلفة رئيسية وفرعية مما يعطي صورة واضحة عن التقسيم الإداري للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

الجدول التالي يبين التقسيم الإداري للمحافظات والمديريات والعزل والأحياء والقرى والمحلات بناءً على النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م.

جدول رقم (1) يبين التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية

المحافظة	عدد المديريات	عدد العزل والأحياء والحارات	الوحدات الإدارية الصغيرة			
			قرى	مدن ثانوية	محلات	الإجمالي
أمانة العاصمة	10	880	52	0	125	177
صنعاء	16	146	2177	2	67	2246
عدن	8	279	0	0	0	0
تعز	23	550	1990	1	15187	17178
الحديدة	26	414	2302	8	3605	5915
لحج	15	146	4158	2	1833	5993
إب	20	608	2724	2	14957	17683
أبين	11	111	3030	4	1	3035
ذمار	12	446	3377	0	10342	13719
شبوة	17	48	3489	0	223	3712
حجة	31	376	3798	1	10491	14290
البيضاء	20	213	1495	1	1838	3334
حضرموت	30	158	4204	6	12	4222
صعدة	15	279	1212	2	5630	6844
المحويت	9	185	1214	0	3506	1720
المهرة	9	74	530	0	4	534
مأرب	14	86	477	0	1943	2420
الجوف	12	169	488	0	2080	2568
عمران	20	306	1646	1	4266	5913
الضالع	9	181	1691	0	1229	1920
ريمة	6	120	739	0	6158	6697
الإجمالي	339	5775	41532	40	83596	126817

المصدر : الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" ، النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت ديسمبر2004م ، أكتوبر 2006م.

من الجدول يتضح أن عدد المحافظات 20 محافظة إضافة إلى أمانة العاصمة وكل محافظة تمثل الوحدة الإدارية الكبرى للجمهورية بغض النظر عن مساحة كل واحدة.

تنقسم كل محافظة إلى عدة وحدات إدارية فرعية تسمى المديريات وبلغ مجموعها 339 مديرية ، وأكثر

المديريات في محافظة الحديدة وأقلها ريمة المحافظة التي تم إنشاؤها حديثاً.

يوضح الجدول أن كل مديرية تنقسم إلى عدة عزل وقرى ومحلات وأحياء وحارات ووصل مجموعها 5775 وكان عددها في ديسمبر 1994م 2127 ، فيما بلغ عدد الوحدات الإدارية الصغيرة المكونة من القرى والمحلات 125128 في حين كانت في تعداد 1994 م 109936 وكانت المدن الثانوية محدودة للغاية في 1994م وأصبح عددها في تعداد ديسمبر 2004م 40 مدينة.

أما التقسيم الجغرافي للجمهورية اليمنية فيتم بناءً على الطريقة التي يتوزع فيها السكان على السهول والجبال والوديان والأحواض والمناطق الصحراوية والسواحل. وهذا التوزيع يوضح بشكل رئيسي نمط التوزيع الجغرافي القائم للسكان، وما هي الاتجاهات السكانية الحالية وما ستكون عليه مستقبلاً في كل محافظة ومديرية وعزلة وقرية ومحله وكذلك على مستوى كل مدينة سواءً أكانت رئيسية أو ثانوية.

إن معرفتنا للتقسيم الجغرافي للسكان في الجمهورية اليمنية سيمكننا من معرفة تيارات الهجرة الداخلية بين كل محافظة وأخرى بين كل من تعداد 1994م وكذلك 2004م . كما أن التقسيم الجغرافي يمدنا بالمعلومات عن المحافظات الأكثر ازدحاماً في السكان والكثافة في كل كم2 فيها والأقل ازدحاماً وهذا مما يساعد الدولة على وضع الخطط والبرامج لتحقيق التنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة في كل محافظة .

أما التوزيع الجغرافي لعدد السكان في كل محافظة من محافظات الجمهورية فإن الجدول التالي يبين عدد المساكن والأسر وإجمالي السكان المقيمين ذكوراً وإناثاً في كل محافظة.

جدول رقم (2) يوضح النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2004م على مستوى محافظات الجمهورية

المحافظة	عدد المساكن	عدد الأسرة	عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي
إب	317775	305878	1043973	1093573	2.137.546
أبين	59810	85800	222999	215657	438.656
أمانة العاصمة	266955	254281	958173	789454	1.747.627
البيضاء	70660	67414	288898	282880	571.778
تعز	395526	368979	1155132	1247437	2.402.569
الجوف	72727	62807	233685	217741	451.426
حجة	190590	195772	769112	711785	1.480.897
الحديدة	375593	349055	1106343	1055036	2.161.379
حضرموت	142755	124632	528703	500759	1.029.462
ذمار	200309	187965	662444	676785	1.339.229
شبوة	53407	53202	241578	225311	466.889
صعدة	82879	85190	357764	335453	693.217
صنعاء	117037	117415	466639	451740	918.379
عدن	98583	90865	312313	278101	590.413
لحج	115090	105489	362492	364711	727.203
مأرب	28526	27979	127323	114367	241.690
المحويت	66431	69175	248819	247046	495.856
المهرة	13924	14280	48203	40890	89.093
عمران	99870	106479	447178	425611	872.789
الضالع	61344	59940	240976	229484	470.460
ريمة	52243	56409	193391	201685	395.076
الإجمالي	2.882.034	2762006	10016137	9705506	19.721.643

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت ، ديسمبر 2004م ، أكتوبر 2006م.

ويتضح من الجدول الآتي:

أولاً: عدم التوازن في توزيع السكان في جميع محافظات الجمهورية ، فهناك محافظات كثيفة السكان وأخرى قليلة السكان ، يشير الجدول أن أولى المحافظات في عدد السكان محافظة تعز وتليها الحديدة وثالث أكبر المحافظات بعدد السكان محافظة إب في حين كانت في تعداد ديسمبر 1994م تمثل الدرجة الثانية ولكن من الملاحظ أن الفارق محدود في عد السكان بين المحافظتين.

ثانياً: من الملاحظ أن السكان يتركزون في سلسلة الجبال الغربية وفي الوديان والأحواض في حين نجد أن هذا الجزء من اليمن يتميز بالطبيعة الجبلية الصعبة والوعرة والمساحات الزراعية المحدودة. هذا الوضع في هذا الإقليم الجغرافي قد عكس نفسه سلباً على عملية التنمية التي تنتهجها الدولة والتكاليف الباهظة لأي مشروع اقتصادي إنمائي ينفذ في هذا الجزء من الوطن وبالذات في مجال الطرقات والمياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي.

أما العوامل التي كان لها التأثير في التوزيع الجغرافي للسكان والأسباب للتباين في التركز من محافظة إلى أخرى فهي عديدة منها:

أ- مدى توفر الموارد الاقتصادية المتعددة التي توجد فرص عمل لأبناء هذه المحافظات أو الذين ينتقلون إليها من مختلف المحافظات بحثاً عن فرصة عمل في هذه المحافظة وتلك.

ب- الظروف الاجتماعية المستقرة في هذه المحافظات التي تشجع الأفراد والأسر على الانتقال للعيش والاستقرار سواءً كان الانتقال إلى القرى والعزل والمديريات في المحافظات التي تتوفر فيها فرص العمل.

ج- العامل الديمغرافي والمتمثل بمحدودية عدد السكان في بعض المحافظات وتوفر فرص العمل المتنوعة فيها مما يساعد السكان على الانتقال للعيش والاستقرار فيها من محافظات أخرى.

من الملاحظ أن الأمن والاستقرار في البلد الذي تحقق منذ تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م وبالذات منذ 1995م وخطط التنمية التي تنفذها الدولة منذ السبعينيات من القرن الماضي كان لها دوراً كبيراً في الحراك السكاني ما بين كل محافظة وأخرى مما كان لذلك الأثر الكبير في زيادة السكان في المدن الرئيسية والثانوية وظهور العديد من المدن الثانوية والتي وصلت في التعداد الأخير إلى 40 مدينة إضافة إلى عواصم المحافظات ومراكز المديريات حيث وصل حجم بعضها إلى حجم المدن الثانوية ووصل عددها بحسب النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م.

ومن المهم معرفة الأهداف التي بموجبها تم تنفيذ التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت في ديسمبر

2004م لما يترتب على ذلك من أهمية في معرفة توجهات الدولة في التنمية وتوفير المعلومات الصحيحة والسليمة لكافة أجهزة الدولة من أجل أن ترتكز أي خطة تنمية في المستقبل على معلومات صحيحة وسليمة عن السكان باعتبارهم وسيلة التنمية وغايتها ،كانت من الأهداف لإجراء التعداد السكاني مع الإضافة بعض الصياغة لبعض الأهداف من قبل الباحث كالتالي:

أولاً : توفير بيانات دقيقة وشاملة عن حجم السكان والمنشآت والمساكن والخصائص المرتبطة بها من أجل تكوين قاعدة معلومات شاملة عنها في مختلف محافظات الجمهورية.

ثانياً : معرفة معدل النمو السنوي للسكان، واتجاهاته في مختلف القرى والعزل والمديريات والمحافظات ومعدل الزيادة الطبيعية والتوزيع الكلي والنوعي والعمري والجغرافي لسكان الجمهورية ، وكذلك الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للأفراد في مختلف التقسيمات الإدارية في الحضر والريف.

ثالثاً : التعرف على حجم حركة السكان والقوى العاملة بين محافظات الجمهورية وقياس معدلات الهجرة الداخلية واتجاهاتها وخصائصها وأهم المؤشرات للهجرة الخارجية.

رابعاً : توفير البيانات عن الفئات الاجتماعية الخاصة التي ستساعد الأجهزة المختصة في الدولة ومنظمات المجتمع المدني في إجراء دراسات متعمقة حول هذه الفئات لوضع استراتيجيات وسياسات لتحسين أوضاعها المعيشية والصحية والتعليمية.

خامساً : توفير قواعد بيانات عن المباني والمساكن والمنشآت لوضع استراتيجيات وسياسات التنمية الحضرية والريفية وتخطيط المدن وتوزيع الخدمات.

سادساً : توفير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006-2010م.

سابعاً : تحديث قواعد البيانات والمؤشرات الاحصائية التي تمكن الجهات المختصة من تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية الألفية التي أقرها المجتمع الدولي.

ثامناً : توفير قواعد البيانات الاحصائية الحديثة التي تساعد على تحديث الاستراتيجية الوطنية للسكان وخطة عملها وتطوير البرامج والسياسات السكانية وقياس ما حققته الاستراتيجية خلال الفترة ما بين تعداد 1994م وتعداد 2004م [3].

---

3) المصدر : الجمهورية اليمنية : وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، 2004م ، صنعاء ، مارس 2005، ص ص 8،7.

ومن الملاحظ عندما تم تنفيذ التعداد أنه قد تم الأخذ بعين الاعتبار التغير الذي حدث لمكونات التقسيمات الإدارية ما بين تعداد 1994م ، وكذلك 2004م. لقد تم خلال الفترة الزمنية بين التعدادين تحويل بعض القرى والعزل إلى بعض المديريات وكذلك إضافة بعض المديريات إلى مديريات أخرى ، واستحداث محافظات جديدة وتحويل بعض المديريات إلى محافظات أخرى.

أما المنهجية التي استخدمت من أجل تنفيذ التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت عام 2004م نرى من المهم التطرق لها من أجل أن يكون القارئ على معرفة بالمنهجية التي اتبعت لتنفيذ التعداد وقد اتخذت الجوانب التالية:

1- مراجعة الإطار التشريعي للتعداد الذي نفذ في ديسمبر 1994م وبالتالي تصحيح الاختلالات التي كانت كامنة فيه ، وهو عمل لا يتأتى من قبل الجهات المختصة في الجهاز المركزي للإحصاء إلا بتوفر الرغبة لعمل مؤسسي وعلى أسس صحيحة وسليمة والاستفادة المثلى من الأخطاء السابقة.

2- تم تنفيذ ورشة عمل من قبل الجهاز المركزي للإحصاء دعي إليها كافة المستفيدين من بيانات التعداد لتقديم أرائهم وملاحظاتهم ومتطلباتهم المستقبلية للخطط والبرامج ليتم استيعابها في استمارة التعداد.

3- تم تنفيذ تجربة تمهيدية على مستوى كافة محافظات الجمهورية بينما كانت في التعدادات السابقة تجرى على نطاق جغرافي محدود للتنفيذ بينما شملت التجربة التمهيدية لتعداد 2004م كافة محافظات الجمهورية وذلك لاختبار الوثائق وآلية الأعمال الميدانية المختلفة والوسائل المستخدمة لتنفيذ ذلك باعتبار أن التجربة لتعداد مصغر يعتمد عليه في تخطيط المراحل القادمة لتنفيذ التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت وفقاً للمعايير العلمية المعمول بها دولياً.

4- تم استخدام نظام الخرائط GIS لأول مرة في تعداد 2004م بالإضافة إلى استخدام الخرائط والصور الجوية.

نتائج التعداد السكاني في الجمهورية اليمنية على مشارف القرن الواحد والعشرين

أظهرت النتائج الأولية للتعداد بأن إجمالي السكان للجمهورية اليمنية حتى ديسمبر من عام 2004م بلغ 21.421.643 نسمة. وصل عدد المقيمين من السكان داخل الأراضي اليمنية سواءً كانوا يمنيين أم غيرهم 19.721.643 نسمة ، وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان 92.1٪.

أما بقية السكان ويمثلون 1.700.000 نسمة وتصل نسبتهم إلى 7.9٪ من إجمالي السكان يمثلون اليمنيين المتواجدين خارج اليمن ويعتبرون مغتربين سواءً كانوا باحثين عن فرص عمل أو طلاب علم أو سائحين في ليلة الإسناد الزمني لتنفيذ التعداد ....الخ.

وبناءً على توصيات الأمم المتحدة فقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهم عند تنفيذ التعداد من الجهات المختصة في الدولة ولهذا فقد تم تقدير المغتربين وإضافتهم كرقم إلى إجمالي السكان المقيمين في الجمهورية اليمنية.

وبمقارنة إجمالي عدد السكان لعام 1994م مع 2004م نجد أن عدد السكان قد ارتفع من 15.831.757 نسمة إلى 21.421.643 نسمة أي بزيادة 5.589.886 نسمة وبهذا تكون الزيادة السكانية بين التعدادين خلال عشر سنوات وصلت إلى 35.3٪ وبهذه الزيادة في عدد السكان نجد أن اليمن تواجه تحدي كبير وذلك لأن الزيادة بعدد السكان في السنة الواحدة بلغت 558.988 نسمة وفي اليوم الواحد 644 وفي الساعة 10.7 نسمة مولود وهذه الزيادة تتطلب من المخططين لبرامج التنمية أن يدركوا في خططهم وبرامجهم مدى أهمية استيعاب الزيادة السنوية لعدد السكان ، حيث يشكلون هؤلاء رقماً جديداً في حياة الشعب اليمني ، حيث وكل مولود في كل يوم أو ساعة يحتاج إلى الأكل والكساء والدواء والمياه والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات الأساسية في شتى جوانب الحياة المختلفة.

النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني لأي بلد من أهم المؤشرات الديموغرافية لأنه يهدف إلى معرفة الفرق في النمو السكاني بين كل تعداد عام للسكان وأخر من حيث المستوى الإجمالي العام لعدد السكان. لهذا نجد أن الزيادة السكانية في اليمن تتم على شكل قفزات كبيرة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر بسبب انخفاض الوفيات وارتفاع المواليد ، وتعتبر اليمن في المرحلة الأولى من المراحل الديمغرافية طبقاً لنظرية التحول الديموغرافي.

لقد كان حجم السكان قبل السبعينات من القرن الماضي يتزايد بشكل بطيء إذ أشارت التقارير الصادرة

عن الأمم المتحدة أن سكان اليمن كانوا في عام 1950م لا يتجاوز4.3 مليون نسمة ووصل عدد السكان إلى 6.9 مليون نسمة في عام 1975م بمعدل نمو سكاني سنوي لا يزيد عن 1.09٪ على مدى 35 سنة. إن من الأسباب الرئيسية خلال تلك الفترة الزمنية لانخفاض معدل النمو السكاني السنوي هو الإرتفاع الكبير بنسبة الوفيات لتدهور الوضع الصحي وبالذات في صفوف المواليد الرضع وتدهور البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة ومحدودية الخدمات الصحية على مستوى المدن الرئيسية فكيف سيكون عليه الحالي آنذاك في الريف.

منذ 1988م نجد أن النمو السكاني في الجمهورية اليمنية بدأ في تزايد بشكل مستمر وبوتيرة كبيرة ، إذ نجد أن نتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت في التعدادين لعام 1986، 1988م تشير إلى أن سكان اليمن وصلوا آنذاك إلى 11.07مليون نسمة وأن النمو السكاني وصل إلى 3.3٪ سنوياً. وصل عدد السكان في عام 1994م بناءً على نتائج التعداد الذي أجرى في ديسمبر من العام نفسه 15.831.757 مليون نسمة[4].

إن هذه القفزة الكبيرة والتحول في النمو السكاني لم تكن ناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان فحسب بل ناتجة أيضاً عن العديد من المتغيرات الديموغرافية والتحولات السياسية في اليمن فحسب بل في الوطن العربي وكان لها تأثير واضح على الجمهورية اليمنية ومن هذه المتغيرات التالية:

أ- عودة أكثر من 772 ألف مغترب عام 1995م من المملكة العربية السعودية ودول الخليج بسبب أحداث أزمة الخليج الثانية ، وهؤلاء العائدون شكلوا زيادة مفاجئة في عدد السكان قدرت آنذاك بأكثر من 6.3٪ من إجمالي السكان المقيمين لنفس العام.

ب- ارتفاع معدلات الخصوبة البشرية للمرأة في مرحلة إنجابها مما كان لذلك تأثير كبير في ارتفاع معدل المواليد الخام مقابل الانخفاض الواضح لعدد الوفيات والسيطرة على العديد من الأمراض الوبائية التي كانت تفتك بالعنصر البشري.

إن هذين العاملين قد أديا إلى تزايد السكان بشكل مطرد وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ، فقد وصل عدد السكان في عام 2000م إلى 19.495.000 مليون نسمة كبديل متوسط وبلغ النمو السكاني السنوي بحسب التقديرات آنذاك إلى 3.5٪ ومن الملاحظ أن هذا النمو السكاني السنوي في اليمن يعتبر واحداً من المعدلات المرتفعة في الوطن العربي وكذلك البلدان النامية.

أما نتائج التعداد العام للسكان الذي أجرى في ديسمبر 2004م فقد أوضحت النتائج أن سكان اليمن وصلوا إلى 21.421.643 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي 30.02٪ مقارنة بالنمو السكاني السنوي 3.71٪ ،

---

4) الجمهورية اليمنية ، جامعة صنعاء "مركز التدريب والدراسات ، السكانية والتنمية" ، 2003 ، مطبعة البراق ، ص380.

في عام 1994م. وهنا نجد أن معدل النمو السكاني السنوي قد شهد انخفاضاً بين تعدادي 1994م وكذلك 2004م وصل إلى 0.69٪ تقريباً.

إن هذه الزيادة الكبيرة في حجم السكان منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وحتى تعداد 1994م وظهور انخفاض محدود للغاية في تعداد 2004م يضع اليمن حكومة وشعباً أمام تحديات كبيرة في سبيل مواجهة متطلبات الزيادة السكانية السنوية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة ، تدهور البيئة بشكل واضح من سنة إلى أخرى وعلى مستوى الريف والحضر وهذا أدى وسيؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية في البلد . ومن المؤكد أن هذه المشكلة ستتفاقم خلال الفترة القادمة وسيكون لذلك تأثير سلبي كبير على مجالات التنمية المختلفة. إضافة إلى ذلك ظاهرة التحضر المتسارعة وظهور مدن ثانوية جديدة وتضخم المدن الكبيرة بشكل متسارع وتضاعفها خلال فترة زمنية قصيرة ، وهذا يعود بدرجة أساسية إلى الزيادة الطبيعية وإلى تدفق الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية ، حيث وصل معدل النمو الحضري في أمانة العاصمة لأكثر من 9٪ وهذا يعني أن تضاعف عدد السكان لأمانة العاصمة سيكون خلال فترة قصيرة أي أقل من خمسة عشر سنة، وهذا مما سيفاقم العديد من المشاكل المتعددة لم يكن على مستوى أمانة العاصمة فقط ، ولكن في كل المدن الرئيسية والثانوية إذا لم يتم وضع الخطط الكفيلة بمواجهتها والسيطرة عليها وبالذات في ظل محدودية الموارد والخدمات في المدن في الوقت الحاضر وعدم قدرتها على مواجهة الزيادة السكانية المتصاعدة إما بفعل النمو السكاني أو الهجرة للسكان من الريف للعيش والاستقرار في المدن أو الزيادة الطبيعية ، وكيف سيكون عليه الحال في المستقبل القريب.

متوسط حجم الأسرة في المسكن الواحد:

من خلال المقارنة لإجمالي المساكن في تعداد 1994م التي بلغت آنذاك 2.201.438 وكذلك في النتائج الأولية لتعداد 2004م والتي توضح أن إجمالي المساكن قد وصلت إلى 2.882.034 مسكناً وبذلك تكون الزيادة قد وصلت في المساكن خلال عشر سنوات إلى 680.596 مسكناً ، وبهذا نجد أن النسبة في عدد المساكن بين التعدادين قد ارتفعت إلى 30.9٪ وارتفع عدد السكان من 15.831.757 نسمة في عام 1994م إلى 21.421.643 نسمة في عام 2004م أي بزيادة عددية بين التعدادين وصلت إلى 5.589.886 نسمة ، ومن هنا نجد أن الزيادة المطلقة في عدد السكان تفوق عدد المساكن وارتفع عدد الأفراد القاطنين في المسكن الواحد من 7.2 في عام 1994م إلى 7.4عام 2004م في المسكن الواحد كمؤشر عام، وهذه الزيادة بالرغم أنها بسيطة ولكنها مؤشر غير إيجابي ، حيث كان من المفترض أن عدد الأفراد الساكنين في المسكن الواحد يتناقص عما كان عليه في التعداد السابق.

بالرغم من توسع المدن الرئيسية والثانوية بشكل واضح في البناء وعلى حساب الأراضي الزراعية في العديد من المحافظات وظهور العديد من المدن الثانوية خلال التعدادين إلا أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد قد ارتفع ويعود ذلك من وجهة نظرنا إلى الأسباب الآتية:

1- عدم انخفاض الخصوبة البشرية حيث لا زالت تشكل المشكلة الحقيقية لارتفاع النمو السكاني السنوي في اليمن على مستوى الريف والحضر.

2- محدودية فرص العمل وبالذات أمام الشباب وهذا مما أدى إلى عدم استطاعتهم تكوين أسرة مستقلة في حياتهم المعيشية.

3- الزواج المبكر لازال يلعب دوراً بارزاً في زيادة عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد وبالذات في الريف ، وعدم قدرة المتزوج اقتصادياً الاستقلال بحياته الخاصة ، ويعيش في منزل مستقل ونسبة من الشباب لازالوا يعيشون مع أبائهم ، وهم متزوجون ومنجبون.

4- عدم تحسن مستوى المعيشة للسكان وارتفاع نسبة الفقر من سنة إلى أخرى ،و انخفاض الدخل وارتفاع مستوى الحياة المعيشية بشكل مستمر ، وانخفاض القوة الشرائية للعملة.

أما عدد أفراد الأسرة الواحدة في المسكن نجد أن النسبة كانت في تعداد 1994م 7.3٪ في حين وصلت في تعداد 2004م إلى 7.8٪ ، ومن خلال المقارنة في ارتفاع عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد بين التعدادين يتضح أن الارتفاع يشكل نسبة طفيفة خلال العشر السنوات بينهما سواءً على مستوى السكان المقيمين داخل اليمن أو المهاجرين خارجه ، ولكن هذه النسبة بالرغم من ضآلتها إلا أنها مؤشر غير إيجابي.

لقد تم الحصول على نسبة عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد من خلال إجمالي الأسر المعيشية فقط في هذه الدراسة الأولية وتم استبعاد الأسر الجماعية المتمثلة ذات السكن الجماعي وكذلك الأسر الافتراضية التي تم عدها في المطارات والبواخر. ولهذا يحتاج الأمر إلى تحليل عميق عند ظهور النتائج التفصيلية للتعداد العام للمساكن والسكان ، لظاهرة حجم الأسرة في المسكن الواحد.

أهمية خفض معدل النمو السنوي للسكان:

صدر كتاب "القنبلة السكانية" في عام 1968م لـ أرليخ ELRLECL وتحدث عن النمو السكاني وأكد في هذا الصدد من وجهة نظره أن المجاعة في العالم وكذلك الحروب تمثل نتائج لا يمكن تجنبها بسبب الزيادة المتواصلة لسكان العالم ويرى أرليخ أن حل المشكلة تكمن في خفض معدلات النمو السكاني . أما المؤتمر الدولي للسكان الذي انعقد في المكسيك 1984م فقد خرج المجتمعون بسواء محددة وواضحة حول النمو السكاني

وأكدوا على الآتي:

أولاً : أن النمو السكاني ليس بالسبب الرئيسي- لمستويات المعيشة المنخفضة وعدم المساواة والحرية المحدودة في الاختيار ، هذه الأمور التي تتصف بها العديد من الدول النامية ويرى المشاركون في المؤتمر الدولي للسكان أن مشكلة النمو السكاني يجب أن يبحث عنها في الطبيعة المزدوجة للنظام الاقتصادي والاجتماعي في الجانب المحلي والدولي.

ثانياً : أن مشكلة السكان ليست بعددهم بقدر ما هي بنوعية الحياة للسكان ومستوى معيشتهم ووضعهم المادي بصورة عامة. إن مسألة حجم السكان في دول العالم الثالث يجب أن ينظر إليها أيضاً من خلال وضع البلدان المتقدمة ذاتها ومدى هيمنتها على موارد الدول النامية من حيث كمية هذه الموارد وطريقة الانتفاع منها وأوجه توزيعها.

ثالثاً : أن التزايد السريع للسكان يسهم في تقوية وتكثيف مشكلات التخلف ويقلص من احتمالات التنمية وفرصها. والواقع أن النظرة إلى الزيادة السكانية واعتبارها عاملاً في التخلف ينطلق من أن النمو السكاني في البلدان النامية سيعمل على زيادة عدد السكان بصورة دراماتيكية خلال العقود القادمة من فترة انعقاد المؤتمر الدولي للسكان بغض النظر عن الإجراءات التي سيتم تبنيها واعتمادها لتحديد معدل الخصوبة ، وعليه فإن النمو السكاني وإن لم يكن المسبب الرئيسي- للتخلف فإنه يمثل عاملاً مساهماً مهماً بالنسبة لبعض المناطق والبلدان في العالم.

رابعاً : على الدول أن تضع استراتيجياتها الإنمائية وتحدد برامجها لتنظيم الأسرة من أجل مواجهة الزيادة السكانية المتسارعة وسوء توزيعها الجغرافي بالنسبة للموارد المتاحة. ولهذا على استراتيجيات التنمية ألا تعالج المتغيرات السكانية فحسب ، بل أن تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية مثل الفقر المطلق ، سواء التغذية ، البطالة ، المستوى التعليمي المنخفض للإناث ومدى مساهمتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما الدكتور علي عبد الرزاق جلبي فقد أكد أن هنالك ثلاثة اتجاهات سكانية مختلفة تسود العالم وهي : اتجاه ، نحو الانخفاض ، الزيادة ، التردد بين الانخفاض والزيادة. إن هذه الاتجاهات تعتبر من وجهة نظره كمحصلة لمستويات الإنجاب والوفيات والهجرة الداخلية والدولية وتؤثر هذه المستويات أو العوامل بدرجات مختلفة في معدل النمو السكاني السنوي كما أنها تؤثر في البناء الديموغرافي للمجتمع ، وبالرغم من تحذير المؤتمرات الدولية إلى تأثير أهمية انخفاض النمو السكاني السنوي على مسار التنمية التي تنتهجها معظم الدول النامية إلا أننا

نجد أنه لازال في تصاعد مستمر في العديد من الدول النامية، حيث تؤكد احصائيات الأمم المتحدة لعام2005م أن سكان العالم قد بلغ 6.464.750.000 ، وتمثل البلدان النامية من مجموع سكان العالم 5.253.484.000 وهذا يمثل تحدي كبير لهذه البلدان وكذلك للمجتمع الدولي.

لهذا نجد أن اليمن تواجه تحديات كبيرة في مسار التنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة بسبب النمو السكاني السنوي ، حيث أكدت النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت لعام 2004م أن معدل النمو السكاني قد بلغ 3.02٪ سنوياً.

ومن الملاحظ أن معدل النمو السكاني السنوي في عام 2004م قد انخفض عمّا كان عليه في تعداد العام 1994م ولكن بنسبة بسيطة ، وهذا ما يحتم على الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن تبذل جهوداً كبيرة في سبيل تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للريف والحضر خلال السنوات القادمة حيث من الملاحظ أن الخدمات التي تقدم حالياً ليست بالمستوى المطلوب وتحتاج إلى تكثيف الجهود من المجتمع الدولي من أجل توسيع دائرة تقديم هذه الخدمة. الجدول التالي يبين معدل النمو السنوي للسكان في كل محافظة من محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان المقيمين ، ونسبة سكان كل محافظة إلى بقية محافظات الجمهورية ، ومعدل النمو السكاني في تعداد 2004م في كل محافظة من محافظات الجمهورية مقارنة بعدد السكان في تعداد 1994م والنتائج الأولية لتعداد 2004م.

جدول رقم (3) يوضح معدل النمو السكاني السنوي بحسب المحافظات

م	المحافظة	السكان المقيمين 1994	نسبة السكان 1994	السكان المقيمين 2004	نسبة السكان 2004	معدل النمو السكاني للسكان٪
1	إب	1.665.054	11.4	2.137.546	10.8	2.5
2	أبين	342.628	2.3	438.656	2.2	2.5
3	أمانة العاصمة	1.003.627	6.9	1.747.627	8.9	5.5
4	البيضاء	454.608	3.1	571.778	2.9	2.3
5	تعز	1.870.057	12.8	2.402.569	12.2	2.5
6	الجوف	347.639	2.4	451.426	2.3	2.6
7	حجة	1.091.788	7.5	1.480.897	7.5	3.1
8	الحديدة	1.558.513	10.7	2.161.379	11.0	3.3
9	حضرموت	755.631	5.2	1.029.462	5.2	3.1
10	ذمار	981.674	6.7	1.339.229	6.8	3.1
11	شبوة	364.932	2.5	466.889	2.4	2.5

م	المحافظة	السكان المقيمين 1994	نسبة السكان 1994	السكان المقيمين 2004	نسبة السكان 2004	معدل النمو السكاني للسكان٪
12	صعدة	481.617	3.3	693.217	3.5	3.6
13	صنعاء	746.812	5.1	918.379	4.7	2.1
14	عدن	404.257	2.8	590.413	3.0	3.8
15	لحج	555.742	3.8	727.203	3.7	2.7
16	مأرب	181.740	1.2	241.690	1.2	2.8
17	المحويت	371.595	2.5	495.865	2.5	2.9
18	المهرة	56.425	0.4	89.093	0.5	4.6
19	عمران	731.873	5.0	872.789	4.4	1.8
20	الضالع	330.062	2.3	470.460	2.4	3.5
21	ريمة	291.533	2.0	395.076	2.0	3.0
الإجمـــــالي		14.587.807	100.0	19.721.643	100.0	3.0

المصدر : الجمهورية اليمنية : وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، (التقرير الرئيسي- للتعداد العام للسكان والمنشآت ديسمبر 1994م – صنعاء 1996. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، (النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت 2004) ، صنعاء ،2005م.

شكل رقم (1) يبين معدل النمو السكاني بين التعدادين

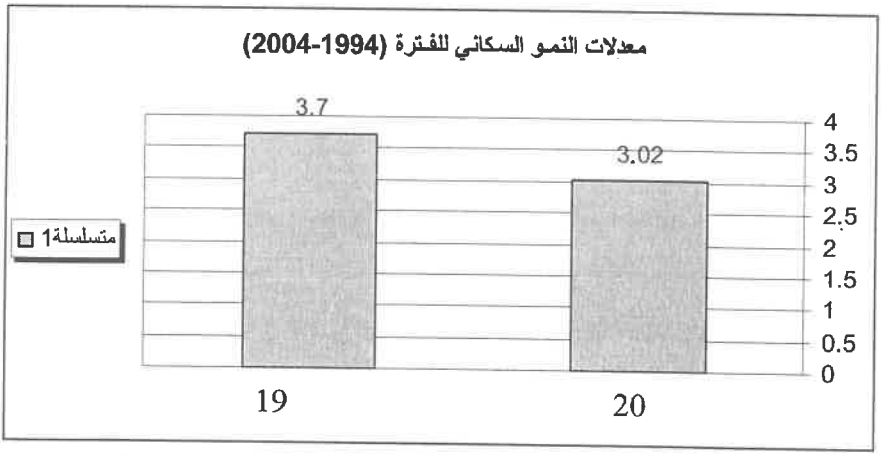

المصدر : الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، (النتائج الأولية للتعداد العام السكان والمنشآت 2004م، صنعاء ، 2005م.

من الجدول والشكل يتضح أن أكثر المحافظات للنمو السكاني السنوي أمانة العاصمة ، حيث بلغ 5.5٪

وهذا يعود إلى الهجرة الداخلية من مختلف محافظات الجمهورية إلى أمانة العاصمة بحثاً عن فرص عمل والاستقرار فيها وهذا الوضع يفرض على الدولة وعلى مختلف مؤسساتها تحديات كبيرة في مجال توفير الخدمات الرئيسية للسكان وتوفير الأمن والاستقرار للسكان في أمانة العاصمة بحكم التزايد السكاني السنوي الذي يفوق في كثير من الأحيان قدرات الدولة في توفير جميع متطلبات الحياة لكل الناس القادمين سنوياً من مختلف محافظات الجمهورية للبحث عن فرص عمل وكذلك الاستقرار فيها إضافة إلى ذلك الهجرات التي تأتي من مختلف دول العالم على شكل عمالة فنية للشركات في القطاع الخاص أو للعمل في بعض الوزارات والمصالح والهيئات في الدولة كخبرات فنية أو الذين يعملون على فتح محلات تجارية وتقديم خدمات نوعية للمواطنين في أمانة العاصمة . يلي أمانة العاصمة في ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي محافظة المهرة ، وهذا يعود إلى تدفق المهاجرين إليها بحثاً عن فرص عمل وبالذات بعد تحسن وسائل الاتصالات المختلفة التي تمكن الناس من الانتقال بيسر وسهولة ، وبحكم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية من قبل الدولة والقطاع الخاص.

التركيب النوعي والعمري للسكان في الجمهورية اليمنية:

تعد دراسة التركيب النوعي والعمري للسكان ذات أهمية كبيرة في معرفة المسألة السكانية لأنها توضح الملامح الديموغرافية لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية سواءً كانوا ذكوراً أم إناثاً وتحدد الجوانب الديموغرافية الفئات السكانية المنتجة و التي يقع عليها العبء لإعالة أفراد الأسرة ، ويعتبر التركيب النوعي والعمري للسكان نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني السنوي من مواليد ووفيات وهجرة.

ونتيجة لأهمية معرفة نسبة التركيب النوعي والعمري للسكان لأي مجتمع من المجتمعات في أي بلد من البلدان فإن هذه المعرفة تساعد على فهم وإدراك نسبة النوع والعمر لما لذلك من علاقة مباشرة بتوزيع السكان ونموهم.

تعتبر دراسة التركيب النوعي والعمري في الدراسات السكانية من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات الديموغرافية لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، حيث يرتبط بالقوة الإنتاجية للسكان ومقدار فعاليتهم الاقتصادية ويؤثران بدورهما على نوع حجم الهجرة واتجاهاتها سواءً أكانت داخلية أو خارجية.

إن معرفة نسبة النوع والعمر للسكان يعتبران في كل فئة عمرية أمراً حيوياً وأساسياً في التحليلات السكانية لعدة أسباب منها:

أولاً : يعتبر السن من أهم الصفات الخاصة للفرد التي تحدد كيف يفكر؟! وكيف يعمل؟! وماذا يحتاج؟!.

ثانياً : الفئات العمرية المختلفة سواءً كانت نسبية مطلقة لا بد من معرفة الملامح الرئيسية للتكوين العمري

للسكان لأنهما يعتبران من المحددات الرئيسية لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات البشرية أو أي مجموعة سكانية [5] .

إن قياس التركيب النوعي لأي مجتمع من المجتمعات تتم عن طريق نسبة الذكور لكل مائة من الإناث إما في عمر معين أو في كل الأعمار وتتأثر النسبة بعوامل بيولوجية أو اجتماعية تتصل بأنماط الحياة المعيشية ومكانة المرأة في المجتمع والخصوبة البشرية وعدد الولادات لكل أنثى ، ومن المتعارف عليه أن كل 105 من الإناث يقابلها مائة من الذكور في سن الطفولة ونجد أن نسبة تنخفض إلى 102.9٪ في الفئة العمرية من صفر إلى أربع سنوات ويظل في هذا المستوى في مراحل الطفولة والشباب والمراهقة حتى سن 45عاماً.ومن سن 45 عاماً تنخفض نسبة الذكور إلى الإناث باطراد فتقل عن مائة حيث يبلغ نسبة الذكور إلى الإناث في سن 75–79 سنة لتصل إلى حوالي 83 ذكراً لكل مائة امرأة. وهذا الانخفاض يعود في اعتقادنا إلى الوفادة لدى الذكور أكثر من الإناث في هذه الفئة العمرية هذا العمر.

من كل ما سبق نجد أن الدارسين يهتمون بالتركيب النوعي والعمري للسكان لأن العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية تتأثر بالأعداد النسبية لكل فئة عمرية ، ومن الملاحظ أن العديد من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تخطط في كيفية الاستفادة من مواردها من أجل تنفيذ أي مشروع اقتصادي أو اجتماعي والعمر ونسبة النوع للسكان يعتبران من المتغيرات الهامة في إعداد التصورات للتخطيط وكذلك وضع التقدير لتوقعات عن عدد السكان. يتم استخدام بيانات نسبة النوع والعمر وما يحدث من تغيرات لكل فئة عمرية من أجل معرفة الاحتياجات لمراحل التعليم المختلفة والخدمات الصحية والإسكان والنقل والكهرباء والمياه والطرقات وفرص العمل واحتياجات السكان من المواد الغذائية وغير ذلك من الخدمات الأساسية والضرورية للسكان.

إن معرفة التركيب النوعي والعمري للسكان مهم عند دراسة الوفيات ، والخصوبة والحالة الزواجية والتحليل الديموغرافي لأي مجتمع من المجتمعات عند إعداد الخطط التنموية في مختلف المجالات وكذلك عند التنفيذ. لقد أكدت النتائج الأولية للتعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي تم في ديسمبر 2004م أن إجمالي السكان المقيمين 19.721.643 نسمة وبلغ إجمالي الذكور 10.016.137 مقابل 9.705.506 من الإناث وبالتالي فإن نسبة النوع في مختلف الفئات العمرية للسكان المقيمين 103.2 ذكر مقابل كل 100 أنثى[6]

---

5) الجمهورية اليمنية ، جامعة صنعاء ، مركز التدريب والدراسات السكانية ، مصدر سبق ذكره ، جامعة صنعاء ، ص ص 87–89 ، 2003م.

6) الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" ، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ، مصدر سبق ذكره ، ص41 ، 42.

يمكننا أن نستنتج الحقائق الآتية:

أولاً : لقد تم احتساب نسبة النوع على مستوى إجمالي السكان المقيمين في اليمن في ليلة الإسناد الزمني لتنفيذ التعداد العام للسكان.

ثانياً : عند مقارنة نسبة النوع في تعداد 1994م وكذلك 2004م نجد أن النسبة وصلت إلى 105.1 في عام 1994م وحدث انخفاض في تعداد 2004م ، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة الشمول في التعداد الأخير لصفوف الإناث مقارنة بالتعداد الذي سبقه وإدراك السكان مدى أهمية الأداء بالمعلومات السليمة للعدادين.

ثالثاً : عند احتساب النوع بالنسبة للسكان المقيمين في تعداد 2004م وعلى مستوى الفئات السكانية انخفضت بمقدار 2.1٪ مما يؤكد أن هذا الانخفاض كان للهجرة دوراً كبيراً في إيجاد هذا الخلل.

الجدول رقم (4) يبين نسبة النوع للسكان المتواجدين ليلة الإسناد الزمني والفئات الخاصة والمقيمين بحسب محافظات الجمهورية وفقاً للنتائج الأولية لتعداد 2004م

م	المحافظة	المتواجدين ليلة الإسناد الزمني للتعداد			الفئات الخاصة			الإجمالي العام للسكان المقيمين		
		ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع
1	إب	1.029.181	1.092.145	94.2	6.031	683	883.02	1.043.973	1.093.573	95.46
2	أبين	220.343	215.240	102.4	1.440	205	702.44	222.999	215.657	103.40
3	أمانة العاصمة	924.957	784.841	117.9	28.223	3.192	884.18	958.173	789.454	121.37
4	البيضاء	279.913	282.370	99.1	2.705	147	1840.14	288.898	282.880	102.13
5	تعز	1.133.512	1.245.006	91.0	9.672	1.102	877.68	1.155.132	1.247.437	92.60
6	الجوف	232.586	217.583	106.9	725	77	941.56	233.685	217.741	107.32
7	حجة	754.904	711.071	106.2	5.062	221	2290.50	769.112	711.785	108.05
8	الحديدة	1.056.951	1.053.032	100.4	9.728	783	1242.40	1.106.343	1.055.036	104.86
9	حضرموت	515.398	498.602	103.4	8.181	768	1065.23	528.703	500.759	105.58
10	ذمار	655.422	676.296	96.9	3.042	280	1086.43	662.444	676.785	97.88
11	شبوة	236.006	224.212	105.3	1.756	199	882.41	241.578	225.311	107.22
12	صعدة	349.705	334.966	104.4	5.215	217	2403.23	357.764	335.453	106.65
13	صنعاء	465.060	451.615	103.0	618	59	1047.46	466.639	451.740	103.30
14	عدن	293.495	276.113	106.3	17.249	1.271	1357.12	312.312	278.101	112.30
15	لحج	357.164	363.996	98.1	2.191	291	752.92	362.492	364.711	99.39

م	المحافظة	المتواجدين ليلة الإسناد الزمني للتعداد			الفئات الخاصة			الإجمالي العام للسكان المقيمين		
		ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع	ذكور	إناث	نسبة النوع
16	مأرب	124.558	113.924	109.3	2.285	339	674.04	127.323	114.367	111.33
17	المحويت	243.046	246.925	98.4	658	41	1604.88	248.819	247.046	100.72
18	المهرة	46.601	40.766	114.3	888	34	2611.76	48.203	40.890	117.88
19	عمران	444.033	425.469	104.4	1.913	60	3188.33	447.178	425.611	105.07
20	الضالع	236.517	229.051	103.3	3.227	194	1663.40	240.976	229.484	105.01
21	ريمة	191.125	201.637	94.8	309	3	10300.00	193.391	201.685	95.89
الإجمـــــــالي		9.790.447	9.684.860	101.1	111.118	10.166	1093.04	10.016.137	9.705.506	103.20

من الجدول يتضح أن غالبية المحافظات ترتفع فيها نسبة النوع عن مستواها المقدر للجمهورية وفي مقدمة هذه المحافظات أمانة العاصمة ، حيث وصل نسبة النوع إلى 121 ذكور إلى 100 أنثى وتليها محافظة المهرة إذ بلغت نسبة الذكور 117.88 إلى 100 أنثى وتليها محافظة عدن 112 إلى 100 أنثى ثم محافظة مأرب 111.33 لكل أنثى ، يمكننا أن نعزوا هذا الارتفاع بنسبة الذكور إلى الإناث بسبب توفر فرص العمل في هذه المحافظات واستيعابها المزيد من الهجرات وبالذات الداخلية التي تتجه من مختلف المحافظات بحثاً عن فرص عمل في هذه المحافظات تمهيداً للعيش والاستقرار فيها.

أشارت نتائج التعداد أن محافظات إب ، ذمار ، وتعز ، وريمة بلغت نسبة الذكور 95.46 ، 97.88 ، 95.46 ، 95.89 إلى كل 100 أنثى وهذا يعود إلى أن فرص العمل محدودة في هذه المحافظات والضغط السكاني كبير على الموارد الاقتصادية المتاحة مما جعل هذه المحافظات إن أصبحت طاردة للسكان وأتجه أبناء هذه المحافظات إلى مختلف محافظات الجمهورية خاصة إلى أمانة العاصمة ومحافظة عدن والمهرة للبحث عن فرص عمل في هذه المحافظات بصفة خاصة.

أما إذا قارنا نسبة عدد الذكور مقابل لكل مائة أنثى للسكان المقيمين وفقاً لنتائج تعداد 1994م ، 2004م سنجد أن النقص في معظم المحافظات عدا محافظات : حضرموت، لحج ، المحويت ، المهرة ، الضالع ، ريمة وهذا مما يؤكد أن الهجرة إلى هذه المحافظات معظمها من الذكور ولا يوجد استقرار للذين هاجروا مع أسرهم للعيش والاستقرار في هذه المحافظة.

جدول رقم (5) يوضح نسبة النوع "عدد الذكور مقابل كل مائة أنثى" للسكان المقيمين وفقاً للنتائج النهائية لتعداد 1994م والنتائج الأولية لنتائج التعداد2004م.

م	المحافظة	النتائج النهائية لتعداد1994م			النتائج الأولية لتعداد2004م			الزيادة ٪ النقص في نسبة النوع
		إجمالي الذكور	إجمالي الإناث	نسبة النوع	إجمال الذكور	إجمالي الإناث	نسبة النوع	
1	إب	826.304	837.750	98.8	1.043.973	1.093.573	95.5	-3.3
2	أبين	175.519	167.109	105.0	222.999	215.657	103.4	-1.6
3	أمانة العاصمة	565.112	438.515	128.9	958.173	789.454	121.4	-7.5
4	البيضاء	232.872	221.736	105.0	288.898	282.880	102.1	-209
5	تعز	920.773	949.284	97.0	1.155.132	1.247.437	92.6	-404
6	الجوف	186.696	160.943	116.0	233.685	217.741	107.3	-8.7
7	حجة	576.428	515.360	111.8	769.112	711.785	108.1	-3.7
8	الحديدة	803.793	754.720	106.5	1.106.343	1.055.036	104.9	-1.6
9	حضرموت	382.565	373.066	102.5	528.703	500.759	105.6	3.1
10	ذمار	488.401	493.273	99.0	662.444	676.785	97.9	-1.1
11	شبوة	189.186	175.746	107.6	241.578	225.311	107.2	-0.4
12	صعدة	248.799	232.818	106.9	357.764	335.453	106.7	-0.2
13	صنعاء	383.187	363.625	105.4	466.639	451.740	103.3	-2.1
14	عدن	214.064	190.193	112.6	312.312	278.101	112.3	-0.3
15	لحج	276.076	279.666	98.7	362.492	364.711	99.4	0.7
16	مأرب	97.236	84.504	115.1	127.323	114.367	111.3	-3.8
17	المحويت	186.023	185.572	100.2	348.819	247.046	100.7	0.5
18	المهرة	29.565	26.860	110.1	48.203	40.890	117.9	7.8
19	عمران	381.450	350.423	108.9	447.178	425.611	105.1	-3.8
20	الضالع	166.897	163.165	102.3	240.979	229.484	105.0	2.7
21	ريمة	141.594	149.939	94.4	193.391	201.685	95.9	1.5
الإجمالي		7.473.540	7.114.267	105.1	10.016.137	9.705.506	103.2	-1.9

أما بقية محافظات الجمهورية نجد أن الجدول يبين النقص في عدد الإناث في كل محافظات الجمهورية

ويعتبر أكبر النقص في محافظات : الجوف ، أمانة العاصمة ، إب ، عمران ، مأرب وأقل المحافظات صعدة. إن هذا النقص في عدد الإناث في هذه المحافظات لكل مائة ذكر يؤكد على عدم استقرار المهاجرين الذين يهاجرون إلى هذه المحافظات بحثاً عن فرص العمل سواءً أكانوا من محافظات أخرى من أرياف هذه المحافظات بسبب الدخل المنخفض وارتفاع إيجار المساكن والحياة المعيشية وعدم توفر فرص عمل ثابتة. ولا بد أن نؤكد أن هذا الانخفاض لا يشمل الهجرات الداخلية فقط ، بل الهجرات الخارجية ، حيث نجد أن معظم المهاجرين اليمنيين الذين يهاجرون إلى السعودية ودول الخليج وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لا يرغبون في اصطحاب أسرهم للعيش معهم في المهجر وذلك للأسباب التالية:-

1- معظم المهاجرين إلى السعودية ودول الخليج غير مستقرين في دول المهجر بسبب عدم توفر فرص العمل التي تمكنهم من الاستقرار باستمرار.

2- دخل المهاجرين محدود لا يمكنهم من اصطحاب أسرهم وخاصة منذ الوهلة الأولى لهجراتهم ، والبعض من المهاجرين يصطحبون أسرهم بعد أن يستقروا في المهجر دخلاً يمكنهم من اصطحابهم فيما بعد.

3- بعض المهاجرين حجم الأسرة فيها كبير لا يستطيعون أن ينفقوا على الأسرة في مختلف جوانب الحياة.

4- خوف بعض المهاجرين من إكتساب أبنائهم سلوكيات من دول المهجر لا يحبذون اكتسابها ، ولهذا يفضلون عدم هجرة أبنائهم معهم.

5- رغبة بعض المهاجرين أن تكون صلتهم بوطنهم قوية ويحبذون أن يزورون بلدهم بين فترة وأخرى ، ولهذا يفضلون أن تمكث أسرهم بوطنهم بالرغم من المشاكل الاجتماعية التي تواجهها الزوجات من الأولاد أثناء غياب الأب.

معظم هؤلاء المهاجرين هجرة داخلية ولا يطرقون باب الهجرة الخارجية يعملون في المحافظات التي هاجروا إليها بنسبة كبيرة عمالاً في تقديم الخدمات في : مطاعم ، متاجر ، فنادق ، محلات للنجارة والحدادة ، سائقين لمختلف وسائل المواصلات ، البناء ...الخ. وهذه الأعمال التي يعملون بها يكون الدخل منخفضاً لا يمكن نسبة كبيرة منهم في تكوين أسرة بالمدينة التي انتقلوا إليها وحصلوا على فرص عمل فيها.

متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن: تشير النتائج الأولية للتعداد العام الذي نفذ في ديسمبر 2004م أن إجمالي المساكن، قد ارتفعت من 2.201.438 عام 1994م إلى 2.882.034 في عام 2004م ، وبذلك أن الزيادة للمساكن خلال عشر سنوات قد وصلت إلى 680.596 مسكن. الجدول التالي يوضح إجمالي المساكن ومتوسط عدد أفراد الأسر في المسكن الواحد.

الجدول التالي رقم (6) يبين متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد للسكان المقيمين حسب المحافظات ووفقاً للنتائج النهائية لتعداد 1994م والنتائج الأولية لتعداد2004م

م	المحافظة	النتائج النهائية لتعداد1994م			النتائج الأولية لتعداد2004م			الزيادة / النقص في متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد
		إجمالي المساكن	إجمالي الأسر	متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد	إجمالي المساكن	إجمالي الأسر	متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد	
1	إب	256.260	251.839	0.98	317.775	305.878	0.96	-0.02
2	أبين	47.952	48.100	1.00	59.810	58.800	0.98	-0.02
3	أمانة العاصمة	158.378	146.796	0.93	266.955	254.281	0.95	-0.02
4	البيضاء	58.553	56.732	0.97	70.660	67.414	0.95	-0.02
5	تعز	301.256	295.093	0.98	395.526	368.979	0.93	-0.05
6	الجوف	36.770	39.077	1.06	72.727	62.807	0.86	-0.10
7	حجة	151.088	155.795	1.03	190.590	195.772	1.03	0.00
8	الحديدة	278.137	267.643	0.96	375.593	349.055	0.93	-0.03
9	حضرموت	107.313	102.753	0.96	172.755	124.632	0.87	-0.09
10	ذمار	158.906	154.834	0.97	200.309	187.965	0.94	-0.03
11	شبوة	43.290	46.672	1.08	53.407	53.202	1.00	-0.08
12	صعدة	66.641	67.901	1.02	82.879	85.190	1.03	-0.01
13	صنعاء	102.353	100.900	0.99	117.037	117.415	1.00	-0.01
14	عدن	73.598	65.650	0.89	98.583	90.865	0.92	-0.03
15	لحج	88.919	86.540	0.97	115.090	105.489	0.92	-0.05
16	مأرب	22.427	22.138	0.99	28.526	27.979	0.98	-0.01
17	المحويت	56.513	57.990	1.03	66.431	69.175	1.04	-0.01
18	المهرة	9.642	8.475	0.88	13.924	14.280	1.03	-0.15
19	عمران	91.210	93.422	1.02	99.870	106.479	1.07	-0.05
20	الضالع	47.614	46.822	0.98	61.344	50.940	0.98	0.00
21	ريمة	44.618	47.675	1.07	52.243	56.409	1.08	-0.01
الإجمالي		2.201.438	2.162.847	0.98	2.882.034	2.762.006	0.96	-5052

يتضح من الجدول أن النتائج الأولية لتعداد السكان لعام 2004م أوضحت أن متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد قد وصلت 0.96 وبلغ المتوسط في تعداد 1994م 0.98 ، وبهذا يكون الفارق بين التعدادين 0.02 فقط ويمكننا إرجاع النقص البسيط بين التعدادين للأسباب الآتية:-

أولاً : بلغ إجمالي الزيادة في عدد الأسر بين التعدادين 599.159 أسرة بنقص 3.2٪ حيث كانت النسبة 30.9٪ بينما نجدها في تعداد 2004م 27.7٪ وهذا ما يؤكد أن هنالك عزوفاً لدى الشباب

لتكوين الأسرة بسبب محدودية فرص العمل وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض مستوى الحياة المعيشية من سنة إلى أخرى.

ثانياً : إن هذه المؤشرات الرقمية تؤكد أن إجمالي الزيادة في عدد المساكن يفوق إجمالي الزيادة في عدد الأسر وهذا يعود في إعتقادنا إلى وجود العديد من المساكن خالية وغير مسكونة ، أما سبب ارتفاع الإيجار لهذه المساكن ومن ثم دخل الناس ضئيل وغير قادرين على دفع الإيجار الذي يطلبه المالك أو أن العديد من المنازل خالية لأن أصحابها تركوها مغلقة وطرقوا باب الهجرة إما داخلية أو خارجية مصطحبين معهم أسرهم .

ثالثاً : من الجدول يتضح أن إجمالي المساكن في تعداد 1994م 2.201.438 وفي تعداد 2004م 2.882.034 وأن الفارق بينهما 680.596 مسكناً ، ولكن الفارق في إجمالي الأسر ، حيث يشير الجدول أن الفارق بين تعداد 1994م ، تعداد 2004م 599.159 أسرة وأن الفارق في إجمالي الأسر 81.437 زيادة في المساكن في تعداد 2004م عن ما كان عليه 1994م.

رابعاً : ارتفع عدد الأفراد القاطنين في المسكن الواحد في تعداد 2004م كمتوسط عام 6.8 وعند مقارنة نتائج تعداد 1994م نجد أن المتوسط كان 6.6 فرداً في المسكن الواحد. من الملاحظ أن الفارق في عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد بين التعدادين محدود جداً وأن الارتفاع كان طفيفاً خلال العشر السنوات الماضية ، وهذا ما يؤكد أن التحسن في أحوال الناس المعيشية طفيف.

خامساً : من الملاحظ أن متوسط عدد الأسر في المسكن الواحد كما هو موضح في الجدول في كل محافظة من محافظات الجمهورية بسيط في كل محافظة بين التعدادين عدا محافظات : الجوف نجد أن الفارق واضح في عدد الأسر في المسكن الواحد ، حيث كان عدد الأسر في المسكن بتعداد 1994م أكثر من تعداد 2004م ، وهذا إما أن يعكس تحسن الأحوال المعيشية في محافظة الجوف وتم البناء المزيد من المساكن خلال العشر السنوات المنصرمة وهذا ما يؤكد أن أبناء المحافظة بدأو يميلون إلى الأستقرار والعيش في المحافظة وأنها بدأت تستقبل من أبناء المحافظات الأخرى للعمل والعيش والاستقرار فيها، أو أن هنالك عدم الدقة من قبل العدادين في تسجيل المباني وعدد أفراد الأسرة في المبنى الواحد.

سادساً : أما محافظة حضرموت فمن الملاحظ أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد كانت في تعداد 1994م أكثر مما هو عليه عام 2004م وهذا يعكس أيضاً تحسن مستوى الحياة المعيشية

ولكن بنسبة طفيفة 0.09٪ فقط ، يليها المهرة ، حيث نجد أن الفارق بين التعدادين 0.15٪.

الجدول التالي يوضح الفارق بين تعداد 1994م ، 2004م في عدد الأسر في المسكن الواحد حيث نجد أن هنالك تحسناً وذلك بانخفاض عدد الأفراد في المسكن الواحد ولكنه طفيف ونستطيع أن نعيد هذا الأمر إلى إنخفاض الخصوبة البشرية وكذلك رغبة بعض الأبناء بالاستقلال في منازل خاصة بعد إقدامهم على الزواج ، ولكن النسبة محدودة، وهذا مما يعطي مؤشراً هاماً أن الأسرة اليمنية الممتدة بدأت تتقلص ولكن ببطء شديد ، وهذا ما يعكس انخفاض النمو السكاني السنوي ولكن بشكل محدود خلال العشر السنوات المنصرمة. إن استمرار انخفاض مستوى الحياة المعيشية للسكان ومحدودية دخل الفرد مما يعطي صورة واضحة أن الأسرة الممتدة لا زالت تلعب دوراً واضحاً بسبب الأحوال الاقتصادية التي تعيشها البلد ومحدودية فرص العمل والدخل.

جدول رقم (7) يوضح متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد للسكان المقيمين

حسب المحافظات وفقاً للنتائج النهائية لتعداد1994م والنتائج الأولية لتعداد 2004م

م	المحافظة	النتائج النهائية لتعداد1994م			النتائج الأولية لتعداد2004م			الزيادة / النقص في متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد
		إجمالي المساكن	إجمالي السكان المقيمين	متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد	إجمالي المساكن	إجمالي السكان المقيمين	متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد	
1	إب	256.260	1.665.054	6.5	317.775	2.137.546	6.7	0.2
2	أبين	47.952	342.628	7.1	59.810	438.656	7.3	0.2
3	امانة العاصمة	158.378	1.003.627	6.3	266.955	1.747.627	6.5	0.2
4	البيضاء	58.553	454.608	7.8	70.660	571.778	8.1	0.3
5	تعز	301.256	1.870.057	6.2	395.526	2.402.569	6.1	0.1-
6	الجوف	36.770	347.639	9.5	72.727	451.426	6.2	3.3-
7	حجة	151.088	1.091.788	7.2	190.590	1.480.897	7.8	0.6
8	الحديدة	278.137	1.558.513	5.6	375.593	2.161.379	5.8	0.2
9	حضرموت	107.313	755.631	7.0	142.755	1.029.462	7.2	0.2
10	ذمار	158.906	981.674	6.2	200.309	1.339.229	6.7	0.5
11	شبوة	43.290	364.932	8.4	53.407	466.889	8.7	0.3
12	صعدة	66.641	481.617	7.2	82.879	693.217	8.4	1.2
13	صنعاء	102.353	746.812	7.3	117.037	918.379	7.8	0.5
14	عدن	73.598	404.257	5.5	98.583	590.413	6.0	0.5
15	لحج	88.919	555.742	6.2	115.090	727.203	6.3	0.1
16	مأرب	22.427	181.740	8.1	28.526	241.690	8.5	0.4
17	المحويت	56.513	371.595	6.6	66.431	495.865	7.5	0.9
18	المهرة	9.942	56.425	5.9	13.924	89.093	6.4	0.5
19	عمران	91.210	731.873	8.0	99.870	872.789	8.7	0.7
20	الضالع	47.614	330.062	6.9	61.344	470.460	7.7	0.8
21	ريمة	44.618	291.533	6.5	52.243	395.076	7.6	1.0
	الإجمالي	2.201.438	14.587.807	6.6	2 882 034	19.721 643	6.8	0.2

من الجدول تتضح الحقائق الآتية:-

أولاً : أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد كانت منخفضة في تعداد 1994م عنها في تعداد 2004م بفارق 0.2٪ وهذه النتيجة عكس ما كان يجب أن تكون عليه ، حيث كان من المفترض أن يكون عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد في تعداد 2004م أقل من تعداد 1994م وهذا مما يعكس أن الإقبال على الزواج ضعيف وبالذات في المدن الرئيسية والثانوية مما أدى إلى أن عدد أفراد الأسرة القاطنين في المسكن الواحد لازال مرتفع ونجد في نفس الوقت أن الجانب الاقتصادي لعب دوراً رئيسياً في عدم استقلال بعض أفراد الأسرة في سكن مستقل وبالذات بعد الزواج بسبب تدني الدخل وعدم توفر فرص العمل وخاصة للأبناء القادرين على العمل وهذا الوضع أثقل كاهل أرباب بعض الأسر في الإنفاق على الأبناء واستمرار معيشتهم معهم في نفس السكن.

ثانياً : لوحظ أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد في تعداد 1994م تأتي محافظة الجوف في المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط 9.5 فرد تليها محافظة شبوة 8.4 فرداً ثم محافظات مأرب وعمران ووصل عدد أفراد الأسرة على التوالي 8.1 ، 8.0. وهذا ما يؤكد أن الأسرة الممتدة لازالت تلعب دوراً كبيراً في هذه المحافظات. أما أقل المحافظات في عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد نجد عدن ، حيث وصل متوسط عدد الأفراد 5.5 وتليها محافظات الحديدة وتعز وأمانة العاصمة على التوالي 5.6 ، 6.2 ، 6.3 ونستطيع أن نعزوا ذلك إلى انخفاض الخصوبة البشرية وبداية تكوين الأسرة الغير الممتدة في هذه المحافظات. أما في تعداد 2004م نجد أن أعلى المحافظات في عدد أفراد الأسرة الذين يقطنون في المسكن الواحد شبوة ، عمران ، مأرب ، صعدة على التوالي 8.7 ، 8.7 ، 8.5 ، 8.4 أفراد المحافظات الأقل في عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد نجدها على التوالي الحديدة ، وتعز ، والجوف ، وعدن ، ولحج وعدد الأفراد 5.8 ، 6.1 ، 6.2 ، 6.0 ، 6.3.

من خلال مقارنة عدد الأفراد الذين يسكنون في المسكن الواحد بين التعدادين العام للمساكن والسكان والمنشآت في كل محافظات الجمهورية نستطيع استنتاج الحقائق الآتية:

أولاً : أن النقص في عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد بمحافظة الجوف مبالغ فيه أكثر مما يجب ، حيث لا يعقل أن يكون النقص بين تعداد 1994م ، وكذلك 2004م 3.3 أفراد ، وهذا بخلاف المتوسط العام لمحافظات الجمهورية ، حيث بلغ متوسط الفرق 0.2 أفراد فقط.

ثانياً : الفرق في عدد أفراد الأسرة بمحافظة عدن في المسكن الواحد كان في تعداد 1994م 5.5 أفراد وأصبح في

تعداد 2004م 6.0 وبذلك يكون الفارق 0.5 وهذا ما يعكس تدهور الأحوال المعيشية للسكان بشكل واضح في محافظة عدن ، حيث أصبحت الأحوال تسير في اتجاه معاكس مما يجب أن يكون عليه الحال وهذا الأمر ينطبق على العديد من محافظات الجمهورية ولكن بنسب مختلفة لعدة أسباب منها:

أ- البطالة السافرة والمقنعة في صفوف الشباب أصبحت كبيرة مما دفع بالأبناء الاستمرار للعيش مع أبائهم لعدم قدرتهم على الاستقلال في حياتهم المعيشية واستئجار منازل خاصة بهم بعد حصولهم على فرص العمل والزواج.

ب- برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة غير فاعلة والدليل على ذلك ارتفاع عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد في تعداد 2004م عنها في تعداد 1994م.

ج-حجم الهجرة الداخلية إلى مدينة عدن كبير وبالذات من المناطق الريفية وهذا مما أدى إلى تكدس عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد الذين يصطحبهم معه رب الأسرة من القرية للعيش والاستقرار معه في محافظة عدن.

د- ضعف البرامج السكانية في وسائل الإعلام المختلفة من أجل توعية الناس بأهمية المباعدة بين كل مولود وآخر وأهمية الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة والمنظمات غير الحكومية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة مما عكس نفسه على ارتفاع عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد.

المسألة السكانية والتحديات المستقبلية التي تواجهها الجمهورية اليمنية:

سيتم التطرق للتحديات التي تواجهها الجمهورية اليمنية بسبب النمو السكاني السنوي الذي أصبح يشكل عبئاً على الدولة في توجهاتها من أجل تحقيق التنمية وعلى منظمات المجتمع المدني لما لذلك من تأثير على مستوى الحياة المعيشية للناس وعلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتدهور مستوى التعليم بالرغم من توفر العديد من المدارس سنوياً التي تبنى من قبل الدولة على مستوى الريف والحضر، وتدهور الخدمات الصحية في مستشفيات الدولة ..الخ ، وغير ذلك من الخدمات الأساسية.

سيتم التطرق إلى سبع تحديات تواجه الدولة والمجتمع بسبب الزيادة السكانية السنوية وسيتم الحديث عنها بشكل مختصر من أجل توضيح تأثيرها على مجريات الحياة ومستقبل اليمن وكل تحدي تواجهه اليمن في الوقت الحاضر يحتاج إلى بحث مستقل بحد ذاته وسيتم تناولها على النحو الآتي:-

أولاً : المسألة السكانية والعولمة:

لم يكن الأمر بأيدينا قبول أو رفض تحديات العولمة ، ولكن الأمر مقتصر على كيفية تعاطينا معها بفعالية

وكفاءة من أجل أن تتمكن اليمن من تحقيق وتعظيم منافعها إلى أبعد حد ممكن وفي نفس الوقت التقليل من خسائرها وفق أطر وقواعد وآليات العولمة.

فمن الثابت أن العولمة جعلت من تأهيل السكان والارتقاء بمستوى معيشتهم وتعليمهم وتوظيفهم وصحتهم واستهلاكهم والمهارات التي تتوفر لديهم في شتى مجالات الحياة ضرورة حتمية وكل عنصر مرتبط بالآخر لا لكونها مطلوبة ومرغوبة لدى السكان لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ومنها اليمن أو أن كل عنصر مرغوب لذاته ، بل لأن هذه العناصر تعتبر الوسيلة المثلى للنهوض في اليمن مع سائر الشعوب الأخرى في تحقيق التنمية ورفع مستوى حياة السكان ولا بد من مواكبة الإندماج مع العولمة بحيث يكون متكافئ ومن الضروري تجنب المخاطر التي ستواجه اليمن من عدم التعاطي مع المتغيرات التي تحدث في دول العالم بسبب العولمة وتتمثل هذه المخاطر التهميش لليمن وكذلك التقهقر عن عدم مسايرة الشعوب الأخرى في التطور والازدهار.

ثانياً : التحدي المائي:

تعد الجمهورية اليمنية من أكثر الدول العربية فقراً في الموارد المائية ، إذ تشير كل الدراسات والبحوث الميدانية التي تمت عن بعض محافظات الجمهورية اليمنية أن هنالك اختلالات حادة وخطيرة في المسألة المائية ، قد يمكن أن تنذر بكارثة مائية شاملة إذا لم تعالج هذه المشكلة بوقت كافٍ ، وقد يمكن أن تكون هذه الكارثة وشيكة.

من المتعارف عليه أن المؤشرات الأولية لنتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي تم في ديسمبر 2004م تؤكد أن النمو السكاني السنوي بلغ 3.5٪ وأن السكان في اليمن سيتضاعفون في غضون أقل من خمسة وعشرين عاماً ، إلا أننا نجد أن الموارد المائية في تناقص مستمر ، بل أن هنالك نضوباً مطرداً من سنة إلى أخرى في منسوب المياه الجوفية. إن نصيب المواطن اليمني من المياه يتناقص بشكل مطرد وهذا يعكس التهديد ليس فقط للنشاطات الاقتصادية المختلفة وكذلك الأنشطة الاجتماعية، بل أيضاً للحياة والبقاء للإنسان اليمني. وتبدو الصورة أكثر قتامه للسكان في اليمن عند مقارنة أن نصيب الفرد من المياه في اليمن من بين دول الشرق الأوسط وكذلك بالمتوسط العالمي ، حيث نجد أن نصيب كل مواطن على المستوى العالمي كمتوسط عام 7500م³ ، ونصيب المواطن العربي 1250م³ ، ونصيب المواطن اليمني كان في عام 1995م 162.8م³ وأصبح في عام 2000م 138م³ ، وفي عام 2006م 72م³ [7].

---

7) الجمهورية اليمنية ، رئاسة الوزراء ، المجلس الوطني للسكان "الأمانة العامة" ، وثائق المؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية 27-30 أكتوبر 2002م ، ص ص 109 ، 110 ، 2003م.

ثالثاً : تحدي الأمن الغذائي:

من الأمور الهامة في هذا الجانب أن تأمين الغذاء للسكان يعتبر أمراً حيوياً لاستقرار أي أمة من الأمم وبالذات البلدان التي يكون فيها نمو السكان متسارعاً مما يترتب عليه تغير مطرد في حجم الاستيراد للمواد الغذائية المختلفة وبالذات المواد الغذائية الأساسية ، والبعض من هذه المواد الغذائية المستوردة تكون على حساب المنتجة محلياً ، وبهذا نجد أن الفجوة الغذائية تتنامى من سنة إلى أخرى وتتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

ومن هنا نجد أن مشكلة الغذاء في اليمن تتفاقم من سنة إلى أخرى ، وذلك بتصاعد حجم الاستيراد للمواد الغذائية ، وهذا ما يضع أمام الدولة تحدي كبير في سبيل توفير الغذاء للسكان الذين يتزايدون بأكثر من نصف مليون نسمة سنوياً ، وهذا مما يتطلب التفكير بشكل جدي في تفعيل السياسة السكانية من أجل التقليل من مخاطر النمو السكاني السنوي وعلاقة ذلك بالغذاء.

رابعاً : التحدي البيئي:

تتعرض اليمن لتدهور بيئي كبير وتتفاقم المشكلة البيئية من سنة إلى أخرى ، ويتمثل هذا التدهور البيئي في استنزاف المياه الجوفية بشكل مستمر ومتصاعد من أحواض: صنعاء ، صعدة ، تعز ، ذمار ، رداع ...الخ ، بجانب ذلك نجد أن إمدادات المياه النقية للسكان على مستوى الريف والحضر محدودة وكذلك تتراكم القمامات والمخلفات الصلبة ، الزيوت العادمة ، وتلوث مياه المجاري بسبب محدودية شبكات الصرف الصحي ، وبالذات في بعض المدن الرئيسية والثانوية والاستخدام المفرط للمواد الكيميائية سواءً لرش شجرة القات أو الخضار.

كل هذه التحديات البيئية تشكل عبئاً أمام الدولة وهذا التدهور البيئي الذي أصبح يشكل خطراً على الإنسان سببه الإنسان الذي يسيء استخدام كل مظاهر الحياة البيئية ، وللنمو السكاني السنوي ومحدودية دخل المواطن دوراً كبيراً في تدهور البيئة.

تحديات الهجرة :

الهجرة الداخلية:

تعتبر الهجرة الداخلية ظاهرة مستمرة حالياً ومستقبلاً ولها إيجابياتها وسلبياتها ، سواءً على مستوى الفرد أو المجتمع. إن من أسباب الهجرة الداخلية وتباينها من مكان إلى آخر بسبب تباين مستويات التنمية من محافظة إلى أخرى. ومن أهم التحديات التي تواجهها الهجرة الداخلية في الجمهورية اليمنية أنها غير موجهة وهذا الوضع قد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية سواءً للمحافظات الطاردة أو المستقبلة ، ومن التحديات التي تواجهها اليمن بسبب الهجرة الداخلية الضغط المتزايد على الخدمات الأساسية في المحافظات التي تستقبل المهاجرين

والمتمثلة في خدمات التعليم والصحة والمياه وخدمات الصرف الصحي والسكن والمواصلات والكهرباء والتلفون والضغط على فرص العمل المتاحة وبروز المشاكل الاجتماعية المتعددة التي قد يمكن لبعض المحافظات لم تعهدها من قبل. وهذا التحدي يفرض على الدولة ضرورة توفر العدالة في تنفيذ مشاريع التنمية في مختلف المحافظات من أجل تخفيف الحراك للناس والانتقال من محافظة إلى أخرى بحثاً عن فرص عمل.

الهجرة الداخلية:

من المؤكد أن قدرات اليمنيين الذين يطرقون باب الهجرة الخارجية إلى الدول التي تتوفر لديها فرص عمل سواءً عربية أو أجنبية جيدة على منافسة القوى العاملة الأخرى في بلد المهجر . إن من الأسباب لذلك الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والتعليمية التي يعيشها اليمنيون في بلدهم قبل توجههم للهجرة الخارجية ، ولكن عدم تأهيلهم في بلدهم حتى يتمكنوا من أن ينافسوا القوى العاملة الأجنبية في بلد المهجر. محدود للغاية مما جعل منافستهم ضعيفة للقوى العاملة الأخرى في بلد المهجر.

مع الإدراك أن اليمنيين الذين يحبذون البقاء في المهجر لفترات زمنية كبيرة هم الذين لديهم رؤوس أموال تمكنوا من جمعها في بلد المهجر والبعض أصبح لديهم خبرات ومؤهلات جيدة ، لهذا يفضلون البقاء في المهجر ولا يعودون إلى اليمن إلا لزيارة الأهل ولفترة قصيرة.

المراجـــع:

1] السكان وآفاق التنمية في العالم العربي "دانيال نوان ، عبدالقادر سيد أحمد" ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، 2000م ، باريس.

2] الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م ، النتائج الأولية ، مارس 2005م.

3] الجمهورية اليمنية ، المجلس الوطني للسكان "الأمانة العامة" ، المؤتمر الوطني الثاني للسياسة السكانية، صنعاء 26–29 أكتوبر 1996م.

4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي" ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م ، أيفونات للخدمات المطبعة ، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية.

5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1999م ، شركة تايبكس للترجمة والطباعة بجميع اللغات ، نيويورك، تم الطبع في البحرين في عام 1999م.

6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2004م ، صدر عن مطبعة كركي "قريطم" ، بيروت ، لبنان ، 2004م.

7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993م ، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1993م.

8] الإسلام وتنظيم الأسرة ، الاتحاد العالمي لتنظيم الوالدية "المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ، تم جمع الأبحاث والمناقشات للمؤتمر الإسلامي في الرباط عام 1971م ، طبعت الأبحاث في بيروت ، لبنان 1973م.

9] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2005م ، صدر عن مطبعة كركي ، بيروت "قريطم" لبنان ، 2005م.

10] الجمهورية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، المجلس الوطني للسكان "الأمانة العامة" ، وثائق المؤتمر الوطني الثالث للسياسة السكانية من 27 إلى 30 أكتوبر 2006م.

11] أ.د/ فتحي محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان "أسس وتطبيقات" ، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، 2005م.

12] د/ رشود بن محمد الخريف ، التعداد السكاني "مفهومه – طرقه – تقويمه – استخدماته" ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1993م.

13] الجمهورية اليمنية ، الجمعية الجغرافية اليمنية ، مجلة الجمعية ، 2003م.

14] الجمهورية اليمنية ، الجمعية الجغرافية اليمنية ، مجلة الجمعية ، 2005م.

15] الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، استراتيجية التخفيف من الفقر "2003-2005م" ، مطبعة وكالة الأنباء اليمنية سبأ ، 2003م.

16] د/ رشود بن محمد الخريف ، السكان "المفاهيم – الأساليب – التطبيقات" ، جامعة الملك سعود ، 2003م.

17] د/ علي سالم حميدان ، د/ محمود الحبيسي ، جغرافية السكان "مدخل إلى علم السكان" ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2001م.